تطبيقات التعددية السياسية في منطقة الخليج العربي

ر. أبحاث أقدم/ هيفاء نجيب مهودر

مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

ان النظم السياسية سواء كانت تعددية او شمولية أحادية تبقى من وجهة نظرنا نظماً تعددية في واقعها .

فالتعددية حالة طبيعية في عموم المجتمعات البشرية لايمكن تجاوزها مطلقاً ، والمحاولات التفسيرية التي جرت في القرن العشرين المنصرم لظاهرتي النظام الفاشي والشيوعي وانهيارهما الاخير دليل على ضرورة التعددية في عموم المجتمعات الانسانية .

ونظم الطبيعة بما فيها من تعدد الكائنات الحية وتنوع التضاريس واختلاف انواع البشر ، وتعدد اللغات والديانات والثقافات تعلمنا على أهمية التعددية ، غير ان الانظمة الشمولية – على اختلاف تنوعها الايديولوجي تحاول وضع التعددية العرقية والدينية والطائفية والجهوية تحت مظلتها الكبرى . او توظيفها لمصالح دينية او مذهبية أو قومية في اطار ايديولوجي واحد كما في التجربة الستالينية في حل مسائل القوميات .

واذا كانت نظرة الفلسفة العلمية الحديثة البعيدة عن الاطر والاحكام (النظرية المسبقة ترى ان العالم يتطور تاريخياً نحو (الدولة الليبرالية العالمية) كما لدى الفيلسوف الالماني هيجل ، أو انه يتطور حتماً نحو (المجتمع اللاطبقي) كما لدى كارل ماركس . فإن التعددية في كل الاحوال تبقى قائمة أيضاً وتطل بروحها في مختلف المراحل التاريخية ، وهي تشكل تحدياً فكرياً متواصلاً في الوقت نفسه لجميع اشكال النظم الشمولية .

وتحاول النخب السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي والعالم العربي أيضاً – في هذه المدة الحرجة من حياة الامة العربية – ان توصف نفسها بالتعددية في كثير من أقطار الخليج والجزيرة العربية ، بعد أن طبعت سياسات التحديث في الربع الأخير من القرن العشرين

ضرورات قيام أنشطة فكرية متنوعة توازي التقدم المادي الكبير الذي طال هذه البلدان في الربع الاخير من القرن الماضي وبما عرف بالقفزة الحضارية المتسارعة الناقصة وما حملته من تطورات في مجالات الاقتصاد والعمران والمال خاصة ونشوء البنوك ومؤسسات المضاربة المادية الكبرى ، حيث أوجدت ضرورات لمسايرة التطورات السياسية في العالم وبعد انفتاح تلك المنطقة على التكنولوجيا الغربية ، والثقافة المنقولة ، وطرق الحياة المتقدمة ناهيك عما كونته ظاهرة السفر الى تلك البلدان من تاثيرات سريعة على طريق تفكير الانسان في بلدان الخليج العربي . حيث ان السلطة السياسية في عموم منطقة الخليج العربي ترتكز بيد شخص واحد هو الملك او الامير او السلطان حيث يعد نظام السلطنة في عُمان (اسرة البوسعيد تحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر) وهو اقدم الانظمة التقليدية في الخليج كما أنه الثاني في التسلسل التاريخي بعد المملكـــة المغربية التي حكمت منذ القرن السادس عشر ، ويضفي تركز السلطة في شخص السلطان او افراد اسرته الى استقرار النظام السياسي من خـــلال قمع كل شكل من اشكال المعارضة سواء من داخل الأسرة او من خارجها .

ويكون السلطان او الملك او الامير هو رئيس السلطة التنفيذية كما هو عليه الحال في سلطنة عُمان ، أو يكون رئيس الوزراء من الاسرة الحاكمة كما هو ع ليه الحال في الكويت او السعودية، وعلى الرغم من سقوط خمسة أسر تقليدية عربية في القرن العشرين ١٩٥٠ – ١٩٧٠ والسقوط المدوي لأسرة الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ وقيام نظام الجمهورية الاسلامية الا ان الاسر التقليدية في الخليج حافظت على وجودها وربما استفادت من الاخطاء السياسية التي اقترفتها تلك الاسر ، وبقيت المشكلة الاساسية لعموم الانظمة التقليدية في قضية التحديث السياسي الذي يعتمد العددية السياسية .

وفي السعودية لم يكن للجمعيات التطوعية المستقلة ولا للأتحادات المهنية او الاحزاب السياسية وجود في المملكة منذ تاسيس المملكة عام ١٩٣٣ – ولكن شهد عام ٢٠٠٣ تحركات ايجابية تمثلت في السماح بانشاء هيئة للصحافيين السعوديين اسست الحكومة مركزاً للحوار ومكافحة التطرف لأسباب داخلية بحته ورغم تلك تبقى السعودية تفتقر الى ابسط مقومات المجتمع المدني المستقل عن الدولة والمتطلع الى الحريات المدنية المتعارف عليها في المواثيق الدولية .

وفي الكويت يكفل الدستور لعام ١٩٦١ حرية المجتمع في انشاء الجمعيات الاهلية ، في وقت حرم إنشاء الأحزاب السياسية ، ونتج عن سياسة الامساك بالسلطة من العائلة الحاكمة الى حل ذلك البرلمان عدة مرات بسبب منع الحريات السياسية ومن ثم وقف العمل بالدستور . ولكن هذه الحريات مقيدة على الصعيد العملي ، فكل المنظمات لابد لها من الحصول علىتراخيص

لمزاولة عملها التطوعي ، وتسجل في وزارة الشؤون الاجتماعية حيث تتحكم هذه الوزارة في كل منظمات المجتمع المدني ولها الحق في سحب أي ترخيص لأي منظمة لو ثبت ان نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً أو سياسياً ، ويحرم قانون الجمعيات الاهلية ممارسة العمل السياسي . ويحرم قانون الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي أو التعبئة له .

وفي الامارات يضمن الدستور حق المواطنين في مخاطبة السلطات العامة وحق تشكيل الجمعيات ، ولكن حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات الاهلية تخضع لموافقة الحكومة .

وفي البحرين ينظم قانون الجمعيات رقم (٢١) الصادر سنة ١٩٨٩ ، والمرسوم رقم (١) الصادر سنة ١٩٩٠ اللوائح الداخلية للجمعيات الأهلية وعلاقتها بالدولة ونشاطها في مجال جمع التبرعات ، ومنذ تطبيق الدستور الجديد تشكلت العديد من منظمات المجتمع المدني .

وتعد مجتمعات الخليج العربي قبائلية على الرغم من قوة التحديث المادي (العمراني والتجاري والمالي) الذي شهدته في الربع الاخير من القرن العشرين ، ويعود بقاء النزعة القبائلية الى طبيعة النظام السياسي التراتبي الذي يستوجب ظهور طبقات اجتماعية الى جانب الطبقات الناشئة عن القفزة الاقتصادية للمجتمع والدولة ، لذلك فالأزمة في بلدان الخليج ليست ناتجة عن التحديث او الاحتكاك الحضاري بل هي نتاج القيم التقليدية الى جانب قوة التحديث ، ومن اهم الخطوات في دراسة الاوضاع العربية وتطبيقاتها الخليجية هي مايأتي :

تكوين وجهة نظر موضوعية حول التراث والعمل على تعقيد الاسس الواضحة في النظر اليه.

التفاعل المثمر مع الفكر الغربي ودراسة سبل التقدم في بناء الدول الحديثة على اساس من التعدد الذي يحفظ الوحدة الاجتماعية في وقت يمنح الحريات للأقليات الدينية والعرقية و ش يوع ثقافة التعددية السياسية

الاهتمام بالجيل الجديد وابعاده عن قيم التعصب والتشدد التي تقود بالضرورة الى القيام بأعمال ارهابية تشوه صورة الأمة حالياً وتمنح العالم صورة خاطئة عن الموروث الاسلامي .